العدد (1621) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتـابـة عـلـى الحـيـطـان

عودة البعث الضال

عامر القيسي

من دون أي حياء اخلاقي او سياسي تصاعدت في الفترة الاخيرة، وهي مرحلة العد التنازلي للانتخابات النيابية، دعوات علنية لعودة البعث بالجملة والتقسيط الى واجهة النشاط السياسي، وسقطت ورقة التوت عن عورات سياسيين واعلاميين عراقيين صعدوا من مستويات هذه الدعوات افقيا وعموديا. مستثمرين كل مزايا الديمقراطية العراقية للدفاع عن المنهج الدكتاتوري الذي اوصلنا الى هذه الحالة، بل انهم قبل الكشف الأخير للنوايا السليمة كانوا يلطفونه بقلب الحقائق، بل وبتزوير الماضي القريب جدا!

فسياسي في هرم السلطة السياسية في العراق،راح يتغزل بمنجزات البعث والبعثيين واعتبر ان عودتهم على المكشوف هي اضافة نوعية للعملية السياسية التي يؤمن بها هذا السياسي، الذي تلقى على ايدي البعثيين انفسهم اكثر من ضربة موجعة تحت الحزام بعد سقوطهم المخزي والمدوي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣. فيما اوقعت (زلة) لسان سياسي آخر في لقاء فضائي، حين عزّ عليه ان لايذكر الصداميين تحديدا وانه ليس ممانعا في عودتهم المباركة الى المائدة السياسية العراقية. فيما يطبل البعض من الاعلاميين وهم يرقصون خائضين في الوضع العراقي من اقصى اليسار الى اقصى اليمين حسب مبالغ الصكوك وكرم الغافلين والمتغافلين والقاصدين من سياسيي الداخل والخارج.

ويعلو الضجيج في مجلس النواب، ممثل الشعب المضطهد من قبل البعثيين لاربعة عقود، بالاصوات التي لاترى خيرا في مشاريع المصالحة الوطنية الا بعودة بعث الجماجم والدم. وتناغما مع هذه الموجة السوداء انبرت وتنبري الاقلام (الشريفة) للترويج لهذه المهزلة تحت لافتات، انكشفت نواياها، عن الملطخين وغير الملطخين عن الابرياء وغير الابرياء عن الزيتونيين والسفاريين عن حملة الكواتم وكتبة تقارير الاعدام. دعوات بالجملة في سوق النخاسة السياسية هذه تكشف آخر اوراقها في منعطف اللحظة التاريخية العراقية، في اسهل وأرذل اختيار اخلاقي وسياسي، رافعين بذلك ستارة كلفة التستر الى آخر مدياتها!. وبين دونية الانتهازية السياسية وبورصة الدولار الاعلامي تنبثق اسئلة جديدة عن الماضي والحاضر والمستقبل.

اسئلة عن التجربة السياسية الجديدة نفسها، عن مراوحتها واستنجادها بأشد اشكال الماضي ايلاما للمحافظة على مكاسبها الخاصة،عن تحصناتها القديمة – الجديدة، عن قدرتها على بناء العراق الشعاراتي حتى هذه اللحظة!!، اسئلة عن التحصينات التي كانوا يتمترسون خلفها ويساهمون بفعالية في قيادة عملية سياسية من الطراز العراقي. اسئلة عن الدور الامريكي الخفي في ترتيب الصفقة وابصام الآخرين عليها! وهم القادمون لمشروع دمقرطة الشرق الاوسط. ورأس الشليلة كنّا نحن.وأكثر مانخشاه ان يضيع هذا الرأس فينطبق علينا المثل (لاحظت برجيلها ولا خذت سيد علي)!

يا للنكسة.....

الواضحون منهم معروفون، والخطر، كل الخطر، من المتمترسين خلف العباءات المتعددة الألوان. وكما أودونيل وشميتر في كتابهما (الانتقالات من الحكم السلطوي): (في الحالات التي تكون فيها عناصر القمع حية وناشطة فإنها ستترك بعض اعنف واخطر مناصري النظام الراحل في مواقع حصينة ونعتقد بأن تجاهل المسألة هو اخطر الحلول).

الاكثر اعتدالا يبحثون عن الابرة في كومة القش، والاكثر تشددا يغوصون في واسع الرحمة وينسون شديد العقاب!وضحايا الماضي، وهم انفسهم اليوم ضحايا بقايا الماضي، يبحثون عن لقمة الخبز وانصاف ارواح الشهداء والمعذبين من ابنائهم. والبعثيون يشمرون عن سواعدهم لانتزاع الكعكة من الافواه والانقضاض على ما تبقى منها على مائدة اللاعبين! والمعارضون يلتقطون بقايا الكلام ثم يقدمونه مُلاكا ملوثا للجماهير العريضة والطويلة، والشعراء اليساريون يتغنون بأحذية الاعلاميين. ويبقى عبد الكريم كاصد محقا حين يقول في ديوانه الحقائب:

(كلكم مخلصون
حامل الختم والمخبرون)
وأنا وأنت..... رقصني ياجدع!!

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مشكلـــة المتجـــاوزيـــن والحـــلّ الامثـــل

عباس متعب الناصر

نشرت جريدتنا الغراء (المدى) في يوم الاثنين المصادف ٢٠٠٩/٩/٧ وفي العدد رقم (١٦٠١) مقالا قيما للدكتور صباح الباوي بعنوان (غصب عقارات الدولة جريمة مباركة).

وانطلاقا من مبدأ حرية الرأي اود التعليق على المقال بالآتي:

لا شك في أن الفراغ الامني الذي حصل بعد ٩/نيسان عام ٢٠٠٣ شكل حافزاً سيئاً لبعض ضعاف النفوس للقيام باعمال نهب وسلب وسطو مسلح على ممتلكات الدولة بكل مفاصلها وكذلك بعض الممتلكات الخاصة التي تركرها اصحابها بسبب الخوف او بتجنب ما لا تحمد عقباه نتيجة للفوضى العارمة التي خلفها الفراغ الامني آنذاك.

ان من جملة مخلفات تلك الصفحة السوداء هي قيام بعض من المتطفلين والضالين وأكلة المال الحرام بالاستيلاء على المجمعات السكنية وبعض الدور العائدة للدولة والتي كانت قد منحها النظام المباد الى زمرة من ازلامه والمتعاونيين معه وقد فر هؤلاء الى خارج الوطن لسبب او لآخر.. وقد قام هذا النفر الضال بسرقة ممتلكات هذه المجمعات الى درجة ان بعضها كاد ان يسوى مع الارض وعمد البعض الى خلع الابواب والشبابيك وكل ما يمكن ان يتحول الى مال ليصبح بعضها اثراً بعد عين.

في ظل هذه الظروف المعتمه ولوجود ازمة سكن حقيقية منذ زمن النظام السابق والتي لم تكن تظهر للعيان الا بعد سقوط النظام حيث ظهرت مديات هذه الازمة كأنها النار المختبئة تحت الرماد ولوجود هذه المجمعات السكنية الفارغة بعد ان هرب ساكنوها كما اسلفنا وعبث بها السراق والمفسدون لتصبح هياكل اشباح مخيفة لم يكن من بد آنذاك ان تقوم هذه العوائل الفقيرة والمعدمة والتي لا تملك سكناً خاصاً بها باللجوء الى هذه المجمعات ليتخذوا منها سكنا يحميها ويستر اعراضهم وكذلك للحفاظ على ما تبقى منها من عبث العابثين رغم ان بعضها لم يعد صالحاً للسكن بسبب الاضرار التي لحقت بهياكلها جراء العمليات العسكرية عام ٢٠٠٣ وبطبيعة الحال قامت هذه العوائل بأعادة تأهيل هذه المجمعات قدر المستطاع واعادة نظام الخدمات اليها كالماء والمجاري والكهرباء والبلاط والزجاج الخ.... حيث ان كل هذه (الاكسسوارات) كان قد تم سرقتها كما ذكرنا سابقاً لتصبح مؤهلة للسكن ولو بقدر بسيط.

لقد ذكر الدكتور صباح الباوي في مقالته المذكورة ان الحكومات المتعاقبة بعد نسيان ٢٠٠٣ وقفت حيرى وخجلى امام اولئك الذين اغتصبوا المال العام وان سكوت الحكومة الحالية او بعض رموزها على هذه الجريمة (كما يصفها) ما هو الا للدعاية الانتخابية والتي يتكرر مشهدها عند كل دورة انتخابية.

لقد جعل الدكتور الباوي مع تقديري الفائق له وهو استاذنا وأحد اعلامنا من مشكلة المتجاوزين على المجمعات السكنية مشكلة المشاكل وهي الاكثر سخونة والاكثر اهمية وان الدولة العراقية الحديثة لا تقيم ولا تستقيم الا بطرد ساكني هذه المجمعات ورميهم على قارعة الطريق.

ولو سلمنا للامر الواقع وقامت الحكومة بطرد هولاء الناس الامنين وهم مواطنون عراقيون وفي هذا الوقت العصيب بالذات كما يطالب الدكتور الباوي فلمن ستؤول هذه المجمعات بعد ذلك..؟؟..

هل هي منشآت حكومية مهمة يمكن اعادة تأهيلها وتشغيلها لتدر بالنفع للصالح العام؟.

هل هي مؤسسات حكومية يمكن استخدامها من قبل اجهزة الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين؟.

بالتأكيد لا لانها اصلا عبارة عن وحدات سكنية مخصصة لاغراض السكن فقط وبالتالي فانها لو افرغت من شاغليها ستخصص لشاغلين آخرين بعد صرف ملايين الدولارات عليها لإعمارها ولكن لمن؟!

انا اسأل استاذي الدكتور صباح الباوي لمن؟!

بالتاكيد ستقوم الحكومة وبعض الاحزاب المتنفذه بالاستيلاء عليها مجددا وبطريقة(قانونية) وتوزيعها على كبار المسؤولين بالدولة وموظفيها من درجة وزير او مدير عام فما دون وهؤلاء قطعا وبلا حسد من المترفين واصحاب الدخل العالي ($) وكما حدث وتم تخصيصها سابقا لبعض اعضاء مجلس النواب ولغيرهم من المسؤلين في اجهزة الدولة وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٥) لسنة ٢٠٠٩ ووفق المادة اولاً والتي تنص على بيعها للذين خصصت لهم بصورة رسمية.. اذ هل يجوز لحكومة منتخبة ومصدر قوتها الشعب نفسه ان تتعامل مع مواطنيها بهذا الشكل وتقوم باسكان الاغنياء وطرد الفقراء؟ ولماذا سياسة الكيل بمكيالين؟ اذا كان الدكتور الباوي ينطلق من حرصة الشديد ومن حسه الوطني وحرقة قلبة على المال العام المهدور والذي يهدر يومياً على مراى ومسمع كل ابناء الشعب اليس من الاجدر بأستاذي الدكتور الفاضل ان يشير الى الممارسات الاكثر سوادا وخجلاً والتي تطل علينا من خلال القنوات الفضائية واجهزة الاعلام الاخرى ابتداء بالفضائح المالية التي تزكم الانوف برائحتها النتنة وانتهاء بالقوائم المذهله التي تعلن عنها هيئة النزاهة من تجاوزات ادارية ومالية وهذا ما يعلن عنه وما خفي كان اعظم فضلا على ما نقرأه وما نسمعه ونشاهده من مظاهر الترف التي يحياها الكثيرون من السياسيين الجدد والذين لا يملكون شروى بعير قبل عام ٢٠٠٣..!!!.

ثم ماذا بشأن ملايين الدولارات من المال العام والتي صرفت على شكل مقاولات لارضاء هذا الطرف او ذاك لمن هب ودب من الذين يحسبون على هذا الحزب او ذاك لاجل تأهيل الارصفة وطلائها عشرات المرات..!!.

ما هو رأي الدكتور الباوي بعمليات سرقة البنوك المستمرة والمنظمة والتي تسجل دائماً ضد مجهول وتسدل الستارة عليها..؟. اليس جميع هذه الاموال هي مال عام تعود ملكيتها للشعب؟.

لا اريد ان اذكر الدكتور الباوي بتلك القصور الرئاسية التي استولت عليها بعض الاحزاب السياسية المتنفذه وهي شاخصة امام اعين الجميع وكذلك المزارع الكبيرة والفلل الفارهه وبعض المسطحات المائية والاراضي الشاسعة والتي كانت من ضمن الممتلكات الخاصة للنظام المباد.. اليست هذه من المال العام واي مقارنة اذا ما اردنا ان نقارن بين المجمعات السكنية التي يشغلها الاف المواطنين المحرومين وهي ملكه بأي حال من الاحوال لانها ملك الشعب والتي لا تساوي بقيمتها نسبة ١٪ من قيمة المليارات التي استولي عليها من قبل البعض كأموال نقدية او ممتلكات حكومية.؟!

لقد نعت زميلي الدكتور صباح الباوي سكنة هذه المجمعات من الفقراء والمعدمين بعتاة القتلة والمجرمين! اذا ماذا يسمي ذاك البعض الذي اشرناء اليه والما لا يطالب بأستعادة تلك الاموال ذات الارقام الخيالة المهولة التي هربت للخارج. مع العلم بأن سكنة هذه المجمعات السكنية واغلبهم من الفقراء لم يتملكوها بعد وانما يقطنونها بشكل مؤقت لحين انجلاء هذه الغمة عن هذا البلد وتستقر الاحوال وتقوم الدولة بأيجاد الحلول المناسبة لهذه الشريحة الكبيرة من الشعب بالبديل السكني لهم فهم عراقيون وهذا وطنهم وانا اعتقد بأن وصفهم بالمجرمين لا يليق بهم اطلاقاً فهم اهلنا وذوونا.

لقد تطرق الدكتور صباح الباوي مشكوراً الى دولة القانون والمؤسسات وضرورة فرض النظام والقانون وتطبيق مواد الدستور لتقف دولة القانون على قدميها وليسود الامن كل محطات حياتنا اليومية وهذا شيء جيد وهو أمل وطموح كل عراقي غيور يحب وطنه وشعبه ويطمح لان يكون للعراق هيبتة ومكانتة بين سائر الامم وهذا لا يأتي كما يعتقد الدكتور الباوي الا بطرد المتجاوزين على المجمعات السكنية لانهم سبب جميع الازمات التي يعاني منها الشعب والحكومة العراقية! مثل مشكلة الكهرباء التي عجزت العقول عن حلها وازمة المياه والبطالة المتفاقمة والوضع الامني المتردي والوضع الصحي ومؤسساتها الخاوية والغلاء الفاحش المتصاعد وقلة الخدمات وكوارث التفجيرات ومآسيها والازمة المالية التي عصفت بالعالم الخ.... كل هذه المشاكل وتوابعها سببها التجاوزعلى المجمعات السكنية وقوله (انه اذا تم تطبيق النظام واتخاذ اجراءات قاسية ضد هذه الشريحة الغاصبة للمال العام لانتهت كل المشاكل آنفة الذكر).

لقد اشار الدكتور صباح الباوي الى الفترة الزمنية وقال انه قد مضت(٦) سنوات على اغتصاب هؤلاء (المجرمين) املاك الدولة لإغراض السكن ويقول بأن هذه المدة كافية لكي يتمكن هؤلاء من توفير اموال تكفي لشراء دور لهم ويقول ايضا لكي يفسحوا المجال لسراق ومغتصبين آخرين ليأخذوا مكانهم بإشارة منه ان لا سلطة ولا قانون يحكم البلد. هنا اريد ان اسأل الدكتور صباح الباوي مع احترامي الكبير له.. هل كنت وعائلتك في بغداد خلال هذه المدة ابتداء من عام ٢٠٠٣ ولهذا اليوم؟ هل عشت الايام الصعاب التي مرت على العراقيين؟ هل فقدت اخا او ابا او ولدا خلال فترة الحرب الطائفية المقيته؟ هل هدم منزلك او محلك نتيجة للاعمال الارهابية؟ هل اصبت بمكروه لا سمح الله من جراء هذه الاعمال الوحشية التي لم تكن تفرق بين الابيض والاسود؟ هل عانيت فاقة العوز والتشرد انت وعائلتك عندما كانت العوائل الفقيرة تنتقل من مكان لآخر طلبا للامن بسبب الاعمال الارهابية والثارية؟

أنت يا سيدي الفاضل تطلب من الحكومة واجهزتها التنفيذية بأن ترمي بهؤلاء الناس وجلهم من الفقراءوالمعوزين والارامل والايتام على قارعة الطريق وان تتنصل الحكومة من مسؤوليتها وواجبها الانساني على اساس انهم امضوا في استغلال هذه المجمعات السكنية مدة (٦) سنوات وقد اثروا من خلالها فإني اسالك وارجو ان تسأل نفسك قبل ان تجيبني.

هل كانت هذه السنوات الست كافية الى اعادة الامن الى ربوع وطننا؟

هل كانت كافية لاعادة البنى التحتية مثل الكهرباء والماء وباقي الخدمات الاساسية للمواطن وبناء المجمعات السكنية للفقراء؟

هل انتهت الازمات السياسية بين الفرقاء؟

هل استقر النظام السياسي للبلد؟

هل تخلص العراق من وطأة البند السابع ونال استقلاله التام وأمسك بالقرار؟

هل توقفت دول الجوار عن قتل ابنائنا بالجمله يوميا من خلال المرتزقة والمأجورين بلا رحمة؟ و٠٠٠و٠٠٠و٠؟

سيدي الفاضل لقد لمحت الى وجوب تطبيق القوانين والاعراف المعمول بها سابقاً وهي اشارة الى قوانين النظام المباد ومنها القانون رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) وتعديلاته واشرت الى العقوبات التي تصل الى السجن لمدة (١٥) عاما بدلالة المادة (٢٥) من القانون المذكور.

اذن ماذا جنى هذا الشعب المسكين المهضوم من جراء هذا التغيير الذي كلفه ثمنا باهظا لم يدفع شعبا مثله وحتى بالحربين العالميتين وما الفائدة التي يجنيها بتغيير الوجوه السياسية الحاكمة وابقاء القوانين الجائرة سالفة الذكر وهي بالاساس قوانين فاشية لا تراعي حقوق المواطنين ولا ترتقي لإنسانية البشر؟!

سيدي الفاضل ان الشرائع السماوية اوصت بالفقراء والمعوزين والايتام وابن السبيل وغير ذلك فأين مكانك منها؟.. واذا كان خطابك هذا هو اثارة سخط الحكومة على مواطنيها والتصرف معهم بقسوة وكذلك مع المتعاطفين معهم كبعض المسؤولين الشرفاء كما ذكرت او الذين ينظرون لهؤلاء الناس بعين الشفقة والمروة.. انا اعتقد ان هذا خطأ جسيم مع الاعتذار واذكرك بقول سيدنا عمر (رض) اذ قال (اذا كانت هناك دابة على الارض لم تجد مرعاها فانا مسؤول عنها امام الله) وكذلك قول امير المؤمنين علي ابن ابي طالب (ع) اذ قال (لو كان الفقر رجلا لقتلته) لقد انتهى النظام الفاشي وذهب بلا رجعة مع ظلم وكفره واستبداده وعادت السلطة الى الشعب وان الحكام الجدد الذين توصفهم بالمتواطئين مع هؤلاء الناس ليس لسواد عيونهم فحسب بل وكما تقول من اجل الدعاية الانتخابية ليس الا ٠ وانا اقول ليس هذا صحيحا بالمرة.. لان الواجب الانساني يفرض نفسه على الحاكم والمحكوم وان رموز السلطة الحاكمة في ظل النظام الجديد هي من الطبقة الفقيرة ومن صلب هذه الشعب وهم ايضا عانوا الامرين اثناء حكم الطاغية الفرعون وكذاك اريد ان اذكر بأننا الآن و(الحمد لله) نتمتع بنظام ديمقراطي متميز ليس له قرين في المنطقة المحيطة بنا ونحن بذاك محط حسدهم وبغضهم وقد تم بإرادة الشعب تشريع دستور جديد يكفل لكل العراقيين حقوقهم وما انبثاق الكثير من المؤسسات الحكومية والمدنية التي تهتم بالانسان باعتباره قيمة اعلى واغلى ما هو الا دليل قاطع على ديمقراطية النظام الحالي وان الدولة عازمة على تطبيق الدستور بكل بنوده دون تمييز ليأخذ كل ذي حق حقه وليعرف المواطن حقوقه وواجباته ٠ اما فيما يخص المحرومين من الذين لا يملكون سكناً فإن ما جاء بالدستور وفي الفصل الاول من الباب الثاني (الحقوق والحريات) وفي المادة (٣٠) منه والتي تشير الى (ان الدولة تكفل للفرد والاسرة الضمان الصحي والاجتماعي وكافة المقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة من خلال تأمين السكن المناسب).

اذن وباختصار فمن الواجب وقبل ان تقوم الحكومة بطرد هؤلاء المساكين الى الشوارع والساحات وخلق مشكلة جديده نحن في غنى عنها تتفرع منها البطالة التي ينشأ عنها اندفاع الشباب نحو التمرد والانجراف الى اعمال تضر بالصالح العام بعد ان يجدوا انفسهم بلا مأوى وبلا عمل.. ان المنطق يقول بأنه لا يمكن لنا ان نعالج مشكلة مسيطر عليها لتحل محلها مشكلة اكبر وخارجة عن السيطرة قد تؤدي الى نتائج وخيمة على المستوى الاجتماعي والسياسي وعلى الحكومة أياً كانت ان تضع هذه المشكلة قيد الدراسة وان تستفيد من التجارب المماثله للبلدان المتقدمة بهذا الخصوص لتفادي مشكلة بيئية واجتماعية وسيادسية وان بوسع الدولة وبسهولة وعبر مؤسساتها المختلفة ان تعرف طبيعة ساكني المجمعات السكنية من حيث الوضع المعيشي والوظيفي والاجتماعي لإخلاء من يثبت ان له فرصة سكن اخرى واعطاء فرصة انسانية ووطنية لمن لا يملك سكناً او بديلاً وتأجيرها لهم وفق القواعد المعمول بها في تأجير عقارات الدولة او اي حل آخر يبقي هؤلاء المتجاوزين من الفقراء والمعدمين (ليس تجار السحت الحرام) لحين انجلاء ازمة السكن.

واخيرا اريد ان اذكر بأن حكومة دولة القانون مؤسساتها لا تقوضها ولا تعريها مشلكة المتجاوزين على عقارات الدولة لاغراض السكن كما زعم الدكتور الباوي وان هيبتها موجوده ومصونه.. وانما الخوف من اولئك الذين يصطادون بالماء العكر من اصحاب النوايا السيئة والمرتبطة بأجندات خارجية هدفها خلق المزيد من المشاكل الداخلية وإسقاط النظام الديمقراطي الجديد والذي اصبح شوكة في صدور الاعداء.

تأمّلات في اللغة والفكر.. عجز الدارجة وانقطاع الفصحى...

(١-٢)

حكمت البخاتي

١.اللغة الدارجة وعجز الفكر والمعرفة:

إن أحد أسباب عدم قدرتنا على التفكير الثقافي – المعرفي هو سعة المسافة الفارقة بين لغة هذه الثقافة وهي لغة فصحى على صعيد المقروء وشبيه الفصحى على الصعيد المسموع وبين لغة التفكير السائدة عندنا وهي اللغة الدارجة وبالتالي فإن الفهم أو التأويل الذي نتواصل به مع النص المقروء يكون خاضعاً الى ازدواجية ثقافية بين لغتين متناقضتين على مستوى الإزاحة أي كل منهما يحاول إزاحة الأخرى والاستيلاء على عملية الفهم والتأويل دون إشراك رئيسي للغة الأخرى وإنما مجرد استعانة ذرائعية بها. ولعل من صور التناقض هو إطلاق الفصحى على الدارجة إسم والعامية بما يحمله من معيارية تنسبها الفصحى لنفسها وتنظر من خلالها الى الدارجة بازدرائية تكشف عن محاولات الفصحى الذاتية في الهيمنة على مقاليد التفكير وتنظيم المعرفة لدينا وينتج عنها ازدراء الفكر الذي يمارس نشاطه الذهني والمعرفي بهذه اللغة غير المكتوبة أو ما يعبر عنه بالفكر الشعبي في قبال نخبوية مصطنعة تمارسها الفصحى ومحاولات الهيمنة لديها التي واجهت ردة فعل عنيفة من قبل دعاة الدارجة وقد تضمنت دعواتهم اتجاهات حداثوية متطرفة مالت الى العنف الرمزي والنبذ القسري تجاه اللغة الفصحى...

لكن اللغة الفصحى هي جلد الذات العربية التي لا يمكن انتزاعها منه وهي التي حفظت الهوية العربية وعنصر الثقافة في القومية وقد جمعت تعدد المناشئ والميول والرغبات في وحدة في المشترك الثقافي أو اللغظي. التي أظهرتها وأوضحتها اللغة الدارجة بشكل يهدد هذا المشترك بالحق الأثني وحقوق المكون الوطني. وهي بذلك تؤثر على المنحى المعرفي – العام الذي يبادر اليه المشترك الثقافي – العربي المفترض ويجعل من موضوعاته هماً ثقافياً مشتركاً وقد أورث هذا التشظي عقماً في التواصل الثقافي العربي والعجز عن تكوين رؤية عربية – ثقافية واحدة في المجال المعرفي وتجاه المتغير السياسي في العالم والمنطقة. إضافة الى عقم هذه اللغة الدارجة الذاتي عن الإبداع والتذكير وتناول الرأي المعرفي أو الحل السياسي.

ان اللغة التي استدرجت الفكر العربي بعد غياب الفصحى الكلي وصاغت آليات تفكيره التقليدي وألفاظه ومفرداته لغة غير مكتوبة أو لعلها غير قابلة للكتابة ما يعاظم من خطورة العقم فيها ويفسر ذلك كذلك انتماؤها الى فكر وثقافة صنعتها مراحل من التخلف والتدهور الحضاري والثقافي في بلادنا فاشتبكت فيها الألفاظ والمفردات المعبأة بمعان مترسبة عن فكر وثقافة انقطعت أواصر التواصل لها في العالم الحديث وانتهى فكر هذه الثقافة بكليته الى العالم القديم ما جعلها منظومة فكر قديم.

وأفضل مثال على ذلك مفردات وأفكار الأمثال الشعبية وهي تنتمي إلى منظومة اللغة الدارجة فهي في أكثر معانيها تؤمن بالتواكل واليأس والإحباط وتعبر عن فقدان الأمل في حياة أشبعتها التباسات القهر والاستلاب، إن نظرة متفحصة في صيغ هذه الأمثال وصياغاتها الفكرية تكشف عن هذه الفواعل الاجتماعية في العالم القديم وترمز في استلاب الإرادة إلى هدر حقوق الإنسان وانكفاء عالم الإنسان في الواجب دون الحقوق أو هو عالم اللا حرية وفيه انتظمت علاقات اجتماعية اتسمت باللاتكافؤ وبالانقسام ثم التفاوت الاجتماعي الطبقي الحاد.

وقد سعت اللغة الدارجة الى التعبير عن هذا اللاتكافؤ والتفاوت وما ينتج عنه من تراجع تجاه الحقوق في أمثال وحكايات استغرقت الوجدان الشعبي وصارت ترسم أمامه تصاميم حياة ممكنة وبسهولة على ضوء حكمة شعبية أسست لها ذاكرة شعبية ولغة عامية وأنتجتها سلطة المستغِل وخضوع المستغَل وهي علاقات تشابكت بالمعنى المتولد عن ألفاظ تفصح عن بصمات عذابات الاستغلال وافتقاد الاستقلال.

وقد تضمنت اللغة الدارجة مفردات وألفاظاً مهمة في الاستعمال اليومي ودخولها في النسق القرابي بما تحمله من دلالات توحي بشكوى مريرة وعذابات ضمير وجدت لها في تلك الألفاظ منفذاً ومتنفساً تعبر فيه عن المكتوم والمكنون من الحزن وآلام القهر لا سيما حين تنتهي تلك المفردات بحرف (الهاء) المعبر بكثافة عما يثقل الصدور مثل مفردة (خويه) و (بويه) و (يمه) وفي مقاربة نسقية لغوية فإن (الهاء) من نسق مفردة (آه) تلك المفردة التي طالما ترددت في غناء الجنوب العراقي وحشرجات صدور أبنائه وهناك نوع من الشعر الشعبي ينتهي بقفل (الواو والياء والهاء) وهي بموازاة نسق (آه) الحزين والكئيب في النفس العراقية وهو شعر (الأبوذية) وقد سمي بهذا الاسم لتعبيره عن أذى النفس العراقية.

إن اللغة الدارجة بهذا الاستعداد في الانضمام إلى الفكر وتحديد هويته المعرفية والاجتماعية تسهم إلى حد كبير في عملية الفهم وقدرة التأويل حتى وإن كانت اللغة المستخدمة في التعامل النصي هي الفصحى بسبب انقطاع جذور هذه اللغة – الفصحى – في الفكر المعاصر على مستوى الاندماج النفسي والذوق البلاغي المستأنس بقوة الى عملية هذا الاندماج ما يؤدي إلى انسداد قنوات الإبداع الممكنة والخصبة التي كفت عن الانتاج والابتكار بفعل تأرجح آليات الفكر وقواعد التفكير بين جذور لغة منقطعة – الفصحى – وأخرى مبتورة وهي الدارجة (العامية).

ويظهر حجم المشكلة بوضوح إذا أدركنا في حالة تناولنا مستوى النص في القرآن الذي نتعامل معه وما طرحه من توقعات لغوية وفكرية متعددة أمام فصاحة اللغة الجاهلية والإسلامية على حد سواء وهي اللغة العربية في ذروة اندماجها بالبنية النفسية للمجتمع العربي واستمكانها من الذوق البلاغي في هذا المجتمع قبل الألفاظ المولدة واسترخاء الفصاحة عند العرب بعد اختلاطهم بالأمم الأعجمية. فأورثت حركة المفسرين في قبائل العرب طلباً للفصح في لغاتهم أو لهجاتهم من أجل الاستعانة بها في تفسير القرآن الكريم وقد نتج هذا عن استشعار أولئك المفسرين قصور اللغة اليومية وهي عربية اللفظ والمعنى في عصرهم الأول عن إدراك معاني القرآن الموحى بها بلفظ عربي خالص في فصاحته وعروبته. فكانت حركة المفسرين تؤشر أهمية انفتاح اللغة علماً على النص وقدرة هذا الانفتاح على الكشف عن المعنى وهو ما تفتقر اليه اللغة الدارجة وتفتقد القدرة به على التطوير وعلى الصياغة المنهجية لها بأساليب علمية وهو ما يجعل العمل على إحياء ثقافتها وتزويد نظامنا المعرفي بها محاولة عابثة لا ترقى الى تأهيلنا الى مواكبة الأزمنة ودخول الحداثة، ثم ان انقطاع الجذر النفسي والوعي بالفصحى يراكم من حجم مشكلة ازدواجية الوعي في الشخصية العربية ويوسع شقة انقسام الذات بين وعي دارج حاضر لا يستطيع الإبداع الابتكار ثقافياً ومعرفياً بلغته الدارجة وبين وعي نخبوي بأصول وقواعد الفصحى يفتقد التواصل النفسي والانهمام الاجتماعي والمعرفي بها.

فالمثقف العربي يتكلم ويكتب بالفصحى ويفكر ويستنتج بالتفكير بالدارجة من لغة مجتمع متخلف ومتأخر وغير قادر على مواكبة الحداثة وإنجازات العصر وصناعة التحديث في المجتمع والدولة. وهذا ما يفسر عجز الثقافة العربية المعاصرة عن الإبداع على مستوى من أصالة الرؤية والمنهج فما زالت الرؤية الثقافية العربية تتزود بمناهج يغيب عنا في التعامل معها التزامن التاريخي – الأصالة – ويكشف عن إشكالاتها بالنسبة إلينا التباعد المكاني – المعاصرة – وما يرافقه من احتمالات الفكر أمام خصوصيات الواقع والثقافة. ذلك إن المناهج دوماً تتأطر بقواعد علمية وفكرية تستجيب إلى أصالة بيئتها وتطبيقات خصوصيتها لكنها تنفتح على تعدد الاحتمالات في غير بيئتها.

فالبيئة والتاريخ – المكان والزمان – تحكم المنهج والرؤية بآن واحد وتتأثر الرؤية إلى حد متماه بالمنهج بالقدر الذي يتماهى به المنهج بالبيئة والتاريخ من هنا يتحمل المثقف العربي جزءاً مهماً ومسؤولاً أمام لحظة اغترابه الوجدانية والمعرفية في مجتمعنا مع عدم نكران دوره الثقافي وإمكانه المعرفي فهو مثقف أثبتت قدرته على اختراق ثقافة الآخر وتمكنه منها ومناقشة تلك الثقافة وبوعي بأصالته الحضارية وخصوصيته الثقافية لكن المهمة تتخطى ذلك إلى ضرورة ابتكار وإبداع آلية التفكير والخطوة الأولى نحو ذلك هو مناقشة إشكالية اللغة.

ويطرح شرابي مسألة القراءة كإحدى أهم آليات الإبداع والتطوير لكن القراءة التي يشير إليها شرابي تتم بآليات فكر تنتمي الى اللغة الدارجة بينما تكون القراءة بالفصحى وتفتقر الى آلياتها في الفكر وهي مايقتضي أن يتحرر الفكر من آلياته تلك ولغته التي يفكر بها وأخطر سماتها في عدم قابليتها على الكتابة والتوثيق واجتراح المصطلح شرط بلورة المفهوم وهي خطوة يجب أن تسبق دور القراءة في تحرير الفكر

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ .يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ .ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com